مجلة الدراسات التاريخية والحضارية(مجلة علمية محكمة)
المجلد (٨) العدد (٢٣) كانون الثاني ٢٠١٦م – ربيع الأول ١٤٣٧هـ
سياسة العراق الاقتصادية في ظل الانتداب البريطاني (١٩٢٠-١٩٣٢)
أ.م.د ابتسام حمود محمد

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسول الله ﷺ السراج المنير الذي أرسله الله رحمة للعالمين وعلى اله وصحابته الذين نصروه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

تعد حقبة الانتداب البريطاني في العراق (١٩٢٠-١٩٣٢) من الحقب الحساسة في تاريخ العراق المعاصر، إذ دخل العراق عهد جديد، شهد تحولات سياسية، واجتماعية، واقتصادية مهمة.

ان الانتداب البريطاني للعراق جعل لبريطانيا الدور الحاسم في توجيه اقتصاديات العراق، إذ وضعوا أيديهم على التجارة الخارجية، وشبكة المواصلات في البلاد وجعلوا منه، سوقا لتزويد الصناعة البريطانية بالمواد الخام وقد ركزوا اهتمامهم، بالدرجة الأولى على تحقيق الاستقلال السياسي، ولم يفكروا في الإجراءات التي تحقق رفع مستوى المعيشة في البلاد.

كان فيه العراق بحاجة ماسة إلى سياسة اقتصادية تتعلق بما تنفذه الحكومة من قوانين وتشريعات وأنظمة، تهدف إلى تحسين الظروف التي يعيش في ظلها الافراد في البلد، لذا اتبع العراق سياسة اقتصادية كان الهدف منها تخليص العراق من سيطرة بريطانيا سواء أكانت سياسية أو اقتصادية، لاسيما ان العراق عانى من البطالة وانخفاض الرواتب في ظل حكومة الانتداب لذا حاولت الوزارات التي تم تشكيلها بعد إعلان الحكم الوطني في العراق على معالجة هذه الأوضاع الاقتصادية التي عاشها العراق، الا ان هذه المحاولات كانت بسطة مقارنة بالأوضاع الاقتصادية التي كانت سائدة في حينها .

قسم البحث إلى عدة محاور تضمن المحور الأول، نبذة تاريخية عن أوضاع العراق الاقتصادية من عهد الدولة العثمانية حتى إعلان الانتداب البريطاني، المحور الثاني تضمن، السياسة الاقتصادية التي اتبعتها حكومة الانتداب البريطاني في العراق، فيما تضمن المحور الثالث، أوضاع العراق الاقتصادية في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية، وتضمن المحور الرابع سياسة العراق الاقتصادية في مناهج الوزارات .

أتمنى ان يكون البحث ثمرة بسيطة يتمكن من الاستفادة منها كل من يبتغي دراسة التاريخ ولاسيما تاريخ العراق ومن الله التوفيق .

أولا : نبذة تاريخية عن أوضاع العراق الاقتصادية من العهد العثماني حتى إعلان الانتداب[١] البريطاني:

كان العراق من الناحية الرسمية جزءً من الدولة العثمانية لمدة أربعة قرون تقريباً منذ ان استولى العثمانيون على العراق عام ١٥٣٤ عندما كانت الدولة العثمانية آنذاك في أوج قوتها[٢]،

وان العراق الحديث هو النتاج التاريخي لعملية التوحيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي للولايات العثمانية الثلاثة: الموصل وبغداد والبصرة وهذه الصيرورة التاريخية لم تبدأ فعلياً إلا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وقبل ذلك كان العراق يعاني أوضاعاً مختلفة عاقت نموه في العديد من جوانب الحياة، ثم أخذت علامات الانحطاط تتضح في الدولة العثمانية أبان القرن الثامن عشر متمثلة في فساد الإدارة الحكومية ، وتدهور النظام الاقتصادي والاجتماعي[٣].

إن العلاقات الإنتاجية التي كانت سائدة في العراق إبان عهد الحكم العثماني وحتى قيام الحرب العالمية الأولى، كانت عبارة عن علاقات ذات طبيعة إقطاعية، كان يخضع فيها أغلب النشاط الاقتصادي ونتائجه لصالح الإقطاع، ممثلاً بالوالي وعائلته وحاشيته والشيوخ المحليين، وكان الدخل الزراعي هو الدخل الأساسي السائد في البلاد، وهذا يعني ان غالبية السكان كانت تمتهن الزراعة[٤]، ولأن السلطة العثمانية بطبيعتها كانت سلطة مستهلكة ولم تبد أي اهتمام في تطوير القوى المنتجة والإنتاج، فقد دفع هذا الأمر بالشركات الأجنبية إلى التسارع فيما بينها لأجل العمل في العراق، ولغرض استغلال ثرواته الغنية، إلاّ أن تلك الشركات لم تفلح بجهودها، وذلك بسبب العقبات التي وضعت أمامها من قبل السلطة العثمانية خوفاً من نوايا عملها، ومن آثار تغلغل رأس مالها، إلاّ أن السلطة العثمانية قامت لاحقاً بإصدار قانون تجاري[٥] وافقت بموجبه على عمل الشركات الأجنبية في العراق في أماكن وميادين معينة لا تستطيع فيها منافسة وتهديد مصالح السلطة العثمانية، وقد كان ميدان إعداد الصادرات من أبرز الميادين التي عملت به الشركات الأجنبية[٦].

أدت هيمنة الدولة العثمانية إلى الركود الاقتصادي في الزراعة والصناعة وعرقلة تطور التجارة، بسبب الثروات الضخمة التي سلبتها من العراق على شكل ضرائب مختلفة فضلا عن الاثار السيئة للنظام الإقطاعي الفوضوي السائد في العراق[٧]، نتيجة ذلك اقترن العراق في اهم عائق في سبيل تطوير الاقتصاد الوطني، وهو توطيد مركز الاستعمار في البلاد الذي حوله إلى منتج للمواد الأولية وتابع للدول الرأسمالية والسوق التجارية العالمية، وكانت المانيا اهم خصم لبريطانيا في العراق اذ سعى المستعمرون الالمان لربط العراق بخطط اقتصادية وسياسية بعيدة المدى، ونظمت دعاية واسعة على الصعيد الرسمي لإخضاع العراق للاحتكارات الالمانية ومن الجدير بالذكر ان قرونا من هيمنة السيطرة العثمانية في البلاد، وسيادة النظام الاقطاعي قد هيأ الظروف المناسبة للبريطانيين لتطبيق سياسة (فرق تسد) لزيادة ضعف الروابط الاجتماعية في مختلف انحاء البلاد وانحسار السوق الداخلية وعرقلة الصناعة، وقد تمكنوا من جعل الاقتصاد

العراقي خاضعا للرأسمال الاجنبي مما جعلهم يقررون اسعار الشراء للتمور والشعير والذرة والحنطة وغيرها من المحاصيل الزراعية وقد كانت مؤسساتهم التجارية تمسك في قبضتها مقاليد الامور في التجارة الخارجية للبلاد، الامر الذي ادى إلى ان يفقد التجار المحليين مراكزهم التجارية [٨].

كانت السياسة التجارية العثمانية والبريطانية في العراق قد اتبعت مبدأ عدم التمييز او سياسة الباب المفتوح[٩] فيما يختص بالمصادر المختلفة للاستيرادات والاسواق المتباينة للصادرات، وقد كانت هذه السياسة قد اتبعت ونفذت من قبل الدولة العثمانية حتى عام١٩١٤[١٠].

أدت الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨) دوراً كبيراً بإزاحة العلاقات الإقطاعية المتخلفة، التي كانت سائدة في العراق إبان فترة الحكم العثماني، لتحل محلها علاقات إنتاجية جديدة، لاسيما بعد أن أصبح العراق تحت سيطرة الاحتلال البريطاني بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، بموجب معاهدة (سان ريمو)، أعلنت دول الحلفاء في ٢٥نيسان ١٩٢٠ انسلاخ العراق عن الدولة العثمانية ووضعه تحت حكم الانتداب البريطاني بكفالة عصبة الأمم[١١].

بعد نشوب ثورة العشرين، اتجهت نوايا بريطانيا إلى تأسيس حكم وطني في العراق كي تضمن فيه مصالحها الاقتصادية، وليؤدي عنها لاحقاً إدارة البلاد الصورية، ولكي يخفف عن كاهل بريطانيا عبء الاحتفاظ بالقوات العسكرية الكبيرة داخل العراق، فقامت الحكومة البريطانية في ٢٣ تشرين الأول ١٩٢٠ بتشكيل أول حكومة عراقية مؤقتة برئاسة عبد الرحمن النقيب[١٢]، بعد تنصيب الملك فيصل الأول[١٣] ملكاً على العراق في ٢٣ آب عام ١٩٢١، أعقبتها في ١٠ تشرين الأول عام ١٩٢٢ عقد أول معاهدة عراقية – بريطانية ومما نصت عليه هذه المعاهدة وجوب قيام العراق بأخذ الاستشارة البريطانية في كافة القضايا، وعلى وجه الخصوص في الأمور الاقتصادية والشؤون الخارجية [١٤].

ان الحكم البريطاني المباشر في العراق (١٩١٤-١٩٢١) جعل لهم الدور الحاسم في توجيه الاقتصاد العراقي، اذ وضعوا ايديهم على التجارة الخارجية، وشبكة المواصلات في البلاد وجعلوا من العراق سوقا لتزويد الصناعة البريطانية بالمواد الخام وكان مركزهم قويا جدا في العراق وقد انشئوا في قنصليتهم ببغداد حامية عسكرية من الهنود[١٥].

ثانيا :السياسة الاقتصادية التي اتبعتها حكومة الانتداب البريطاني في العراق :

كانت السياسة الاقتصادية التي اتبعتها حكومة الانتداب تركز على تحقيق الاستقلال السياسي، ولم تفكر في الإجراءات التي تحقق رفع مستوى المعيشة في البلاد[١٦]، وقد استعانت

الحكومة بالخبراء البريطانيين في إيجاد حل للمشاكل الاقتصادية في العراق، ودراسة المشاريع المقترحة التي تم انجاز العديد منها في السنوات التسع الأولى من حكم الملك فيصل الأول الذي استطاع بحنكته السياسية ان يخلص العراق من معاهدة ١٩٣٠[١٧] مع بريطانيا التي أعلنت استقلال العراق ودخوله عصبة الامم سنة ١٩٣٢ وقد الغت هذه المعاهدة امتيازات عدد كبير من الموظفين والمستشارين والخبراء البريطانيين، فضلا عن المعتمد البريطاني وحاشيته، وأن المعاهدة حافظت على مصالح بريطانيا وأباحت تصرفها بموارد العراق واهمها النفط [١٨].

أن سياسة بريطانيا الاقتصادية جعلت الوضع الاقتصادي في العراق يتسم بالبطالة او الرواتب المنخفضة وزيادة عالية جدا في تكاليف المعيشة، وان الأسعار ارتفعت بمقدار ثمان إلى عشر مرات عنها في الحرب العالمية الأولى وقد كانت احدى حجج البريطانيين بعدم استخدامهم العراقيين في الادارة هو (قلة كفائتهم)، وقد ساهمت هذه الأوضاع الاقتصادية المتردية فضلا عن أوضاع اخرى متفاعلة في ان تعلن الجماهير العراقية ثورتها الوطنية التحررية عام ١٩٢٠ والذي نتج عنها تحديد العلاقات العراقية _البريطانية وقيام النظام الملكي الجديد في العراق[١٩] .

ومن هنا يمكننا القول أن تبعية الاقتصاد العراقي للاقتصاد الأوربي، وبالذات للاقتصاد البريطاني كانت هي البداية الحقيقية والمتوقعة لما حصل أثناء الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ – ١٩١٨م) حينما أكملت بريطانيا احتلال العراق في عام ١٩١٨.

أصيب العراقيون بخيبة أمل كبيرة في وعود بريطانيا التي تعهدت لهم فيها بتأسيس دولة عربية في العراق بعد دحرها للقوات العثمانية ودخولها مدينة بغداد، وأنهم شعروا في ذات الوقت بالضغط الاقتصادي الشديد من خلال الضرائب التي فرضتها عليهم الإدارة البريطانية التي كانت نسبتها أعلى من نسبة تلك الضرائب التي كانت تفرضها على الهند، وذلك لأجل الحصول على الموارد المالية التي تغطي بها نفقاتها العسكرية في العراق. ومما زاد الأمر صعوبة أن أعباء معظم تلك الضرائب كانت قد تحملتها شريحة الفلاحين[٢٠].

خلال فترة الانتداب التي امتدت لأكثر من اثني عشر عاماً، توافرت بعض الظروف المشجعة للنشاط الصناعي في العراق، كانت الإدارة البريطانية ذاتها التي ساهمت بتكوينها خدمة لمصالحها الخاصة . فقد قامت بتعبيد بعض الطرق الداخلية، ومد خط للسكك الحديدية يربط بين مدينتي البصرة وبغداد، وكري مياه شط العرب وتوسيع ميناء البصرة كي يتمكن من استقبال السفن الوافدة إليه، هذه الأعمال جميعها كانت الغاية منها إحكام السيطرة الاقتصادية التامة على البلاد، كي تقوم بعد ذلك الإدارة البريطانية باستغلال ثرواته الطبيعية (المواد الأولية)، ومن ثم

جعله سوقاً تصدر إليه سلعها المصنعة، إلاّ أن مثل هذه المشاريع عملت بلا شك على إمكانية قيام العديد من الصناعات لما وفرته من فرص العمل واتساع الطلب على المنتجات الصناعية[٢١].

أن أهم الصناعات التي ساهمت الإدارة البريطانية بتطويرها كانت بسيطة جدا ذات طابع تصديري، كصناعة النسيج والصوف وحلج الأقطان والجلود المدبوغة وكبس التمور، فضلا عن بعض الصناعات ذات الطابع الاستهلاكي المحلي، كصناعة الطابوق وبناء القوارب، إلاّ أن جهود إدارة الانتداب كانت قد تركزت بالدرجة الأساس على إقامة وتطوير الهيكل السفلي للصناعات الاستخراجية، وعلى وجه الخصوص صناعة استخراج النفط، فضلا عن استخراج بعض الخامات الأولية وتصديرها لتصنيعها في بريطانيا[٢٢].

كان البريطانيون يهدفون إلى استثمار موارد البلاد بصورة تخدم مصالحهم، إذ طلب المندوب السامي البريطاني برسي كوكس من الحكومة العراقية، بصورة رسمية في عام ١٩٢٣العمل على إجراء تخفيض النفقات[٢٣]، فضلا عن ذلك فأن ستيفن همسلي لونكريك مستشار وزارة المالية في أواخر عهد الانتداب ابدى شكوكه القاطعة في إمكانية تطوير الصناعة المحلية[٢٤].

حاول البريطانيون منذ أن وطأة أقدامهم أرض العراق، أن يجمعوا حولهم طبقة من المنتفعين، وقد وجدوا ضالتهم في بعض التجار والمتعهدين وكانوا في حينها لا يتجاوز عددهم بضع المئات بينهم عدد كبير من اليهود[٢٥] الذين كانوا يمثلون الغالبية من فئة التجار المحليين[٢٦].

ان اهتمام إدارة الانتداب البريطاني بالقطاع النفطي وتطويره، لم يكن منسجماً مع متطلبات الاقتصاد العراقي إن لم يكن متناقضاً معه، أي أن تطوره بقي دون المستوى الذي تتطلبه مصلحة الاقتصاد الوطني وحاجاته، فعلى الرغم من ان استخراج النفط في العراق كان قد بدأ بالاتفاق مع الشركات عام ١٩٢٧م، أي قبل بقية الدول العربية المنتجة للنفط في المشرق العربي، وبالرغم من الوفرة المعروفة عن آبار النفط العراقية المكتشفة، ولاسيما آبار نفط (بابا كركر)، الاّ أن كمية النفط المستخرج سنوياً خلال العام ١٩٢٧ وحتى عام١٩٣٢ لم تتجاوز(مليون طن) لترتفع هذه الكمية لاحقاً وبشكل تدريجي إلى حدود (أربعة ملايين طن)، وهذه الكمية تشكل (٥٠%) من كمية الاحتياطي المقدر (٧٠٠) مليون طن، في الوقت الذي تجاوزت فيه العلاقة بين كمية المستخرج وكمية الاحتياطي من النفط بحدود (٤٠%) لدى غالبية الدول المنتجة للنفط في المشرق العربي[٢٧].

يمكننا القول كذلك أن السياسة الاقتصادية التي اتبعتها سلطات الانتداب البريطانية لم تكن سياسة دعم وتطوير الصناعة الوطنية في العراق، وهي في ذات الوقت لم تقف أمام بناء وتطوير المشاريع الصناعية وفق الحدود التي تقتضيها مصالحها المباشرة أو التي لا تتعارض معها .

ويمكن أن نشير إلى السمات البارزة لواقع الصناعة العراقية خلال عهد الانتداب بما يلي[٢٨]:-

١- أنها لا تتعارض مع المصالح الاقتصادية البريطانية في العراق .

٢-أنها كانت تسير وفق خطى الاقتصاد الرأسمالي، إذ كان صاحب رأس المال العراقي حذراً من التقاطع أو التعارض مع المصالح البريطانية .

٣- كان هدف إدارة الانتداب البريطانية، حماية مصالحها، وتكريس التبعية الاقتصادية، والاستفادة مما هو قائم وممكن .

٤- كانت الصناعات المحلية تتركز على تصنيع المنتجات الزراعية والمواد الإنشائية، وأنها كانت محصورة في المدن الكبرى الثلاث (بغداد والبصرة والموصل)، وإهمال المدن الأخرى.

أن الحكومات العراقية في عهد العراق الملكي، كانت في حالة تغير دائم ومستمر، وإن البعض من هذه الحكومات لم تستمر في مسؤولياتها الوزارية إلاّ لأيام معدودة، فمنذ إعلان تشكيل الحكومة العراقية المؤقتة الأولى، بوشر في العراق بتوزيع المسؤوليات والاختصاصات لإدارة شؤون البلاد في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كما بوشر بسن القوانين وتكوين الأنظمة وتطبيقها بما يتلاءم وطبيعة المرحلة آنذاك، فكان لابد أن تمتد يد التشريع وتتناول جانب الصناعة والتصنيع التي أصبحت الضرورة الاقتصادية تقتضي ذلك[٢٩]، على الرغم من توفر المواد الأولية ومصادر الوقود والطاقة الداخلة في الصناعة كالنفط والغاز الطبيعي والكبريت والفوسفات والزجاج، هذا فضلاً عن موقع العراق الجغرافي المهم في الشرق الأوسط على واحد من أهم طرق النقل الذي يربط بين قارتي آسيا وأوربا[٣٠].

وبسبب الأوضاع السيئة التي كان يمر بها الاقتصاد العراقي ومنه القطاع الصناعي تحت حكم الانتداب، قامت الحكومات العراقية المتعاقبة باستخدام مختلف الوسائل والسياسات لتشجيع وتنمية الجانب الصناعي في البلاد وحمايته من المنافسة الأجنبية[٣١] فكانت الخطوة الأولى في عام ١٩٢٣ إصدار قانون التعريفة الكمركية رقم (٢٣) الذي تضمن في بنوده الأشارة إلى أهمية الصناعة، ووجوب دعمها ومنحها امتيازاً بإعفاء المكائن والآلات الإنتاجية من الرسوم الكمركية لقد كان هذا القانون بمثابة الحافز الذي شجع على استيراد وإدخال بعض المكائن الآلية إلى البلاد، مثل مكائن توليد القوة الكهربائية ذات الفولتية الواطئة، معامل تعبئة المياه الغازية،

المطابع الآلية، مكائن وآلات ورش التصليح، إلاّ أن أغلب هذه المكائن الآلية كانت عبارة عن آليات صغيرة الحجم وقليلة القدرة لا تمثل بالمفهوم الصناعي آليات أو معامل إنتاجية[٣٢] .

وفي عام ١٩٢٧م أقدمت الحكومة العراقية على إصدار قانون الرسوم الكمركية رقم (٣٠)، وبموجبه تحققت إعفاءات كمركية جديدة للسلع الداخلة في المجال الصناعي، البعض منها كانت إعفاءات بصورة كلية، والبعض الأخر كانت إعفاءات جزئية وقد أجاز هذا القانون إعفاء أصناف معينة من المكائن والآلات والأدوات من تأدية الرسوم الكمركية الكلية، وخفض رسم الوارد الكمركي من (١٥%) إلى (١١%) على المكائن والآلات التي لم يشملها الإعفاء الكلي[٣٣].

ان الصناعة الوطنية الناشئة لم تتلقى من القانونين السابقين الحماية والتشجيع اللازمين، وأن كل ما حصلت عليه المشاريع الصناعية الصغيرة لا تتعدى سوى بعض الإعفاءات الضريبية ورسوم الاستيراد لمعداتها الآلية [٣٤] .

وللحاجة المتزايدة في بناء الصناعات الوطنية، ومنافسة السلع الأجنبية، ولغرض تشجيع البرجوازية المحلية لتوظيف رأس مالها في القطاع الصناعي، أقدمت الحكومة العراقية بخطوة أكبر، حينما أصدرت قانون تشجيع الصناعة العراقية رقم ١٤ لعام ١٩٢٩[٣٥] الذي يمكن عده أول قانون من نوعه في العراق على الرغم من بعض التعديلات[٣٦] التي أُدخلت على أهم بنوده وهي:[٣٧].

١- إعفاء المشاريع الصناعية من ضريبة الدخل لمدة (١٠) سنوات .
٢- إعفاءات عن ضريبة الصادرات لمدد غير محدودة .
٣- إعفاءات كمركية على المواد الخام والمكائن لمدة (١٥) سنة .
٤- تحديد نسبة العمال الأجانب العاملين في المشاريع بنسبة (١٠%) من مجموع العمال العراقيين) .
٥- تحديد الصناعات التي يشملها الإعفاء بتلك التي تتوفر موادها الخام في العراق والتي تدار بالقوة اليدوية، والتي تسد حاجة السوق العراقية، أو جزءاً من هذه الحاجة.

كان هذا القانون أكثر شمولية من القانونين السابقين، الاّ أن نتائجه الحقيقية لتطوير الصناعة الوطنية في العراق في السنوات العشرة الأولى التي أعقبت صدوره تؤكد على عدم ظهور الآثار الإيجابية لهذا القانون[٣٨]، على الرغم من مساهمته في بناء بعض المشاريع الصناعية الآلية الجديدة وتوسيع بعض الصناعات التي كانت قائمة آنذاك، كصناعة الغزل والنسيج ومواد البناء، والتحول بصناعتها من العمل اليدوي والحرفي إلى العمل

الميكانيكي[٣٩]، وكان عدد المشاريع التي تمتعت بامتيازات هذا القانون خلال هذه المدة (٨) مشاريع، أربعة منها لإنتاج الطابوق، والبقية كانت على التوالي لطحن الحبوب وإنتاج الزيوت والسكائر وحلج الأقطان[٤٠] .

ان هذا القانون رغم المآخذ التي كانت عليه[٤١]، الاّ أنه كان يعد نقطة تحول في مسير تطور الصناعة العراقية، وهذا لا يعني إن مخطط التنمية الصناعية كان حراً طليقاً في هذه الفترة، بل انه كان مرتبطاً بقوى التبعية الاقتصادية الاستعمارية. وأنه لم يكن منسجماً والإمكانيات الاقتصادية المتوفرة في البلاد التي كان من الممكن أن تكون الصناعة العراقية من خلالها على أسس أقوى وأمتن .

ثالثاً : سياسة العراق الاقتصادية في ظل الأزمة الاقتصادية [٤٢] العالمية:

أُصيب العراق بخسارة مالية كبيرة، بعد ظهور مؤثرات الأزمة الاقتصادية العالمية عليه، بسبب هبوط أسعار المنتجات الزراعية، وكانت الحكومة العراقية قد أعدت تقريراً مفصلاً أوضحت فيه بعض المقترحات لمعالجة ودرء أخطار الأزمة عن العراق ومنها، ضرورة الاقتصاد في نفقات الدولة، والاقتصار على استخدام العراقيين في المؤسسات التابعة للدولة، اذ ان الأضرار الحاصلة من استخدام الأجانب تكلف الميزانية عبئاً ثقيلاً[٤٣].

تركت الأزمة الاقتصادية ١٩٢٩-١٩٣٢ آثاراً على الاقتصاد العراقي فتدهورت أسعار محاصيله الزراعية وازداد العجز في ميزانيته، حتى اضطر مجلس الوزراء أواخر عام ١٩٣٠ إلى اتخاذ قرار بتخفيض رواتب الموظفين والاستغناء عن عدد منهم، وزيادة الضرائب والرسوم وإلغاء وزارة الري والزراعة، كان من الطبيعي أن تنعكس صعوبات الاقتصاد البريطاني في تلك المدة على السوق العراقية أكثر من غيرها[٤٤]، لاسيما أن الاقتصاد العراقي كان مرتبطاً بالاقتصاد البريطاني وبصورة أوضح، أن ما كانت تزود به الاسواق العراقية من حاجيات من دول الجوار أقل من ١٥%مقابل ٨٥% كانت تأتيه من الدول الرأسمالية أثناء المدة ١٩٢٥-١٩٣٢[٤٥].

ومن الجدير بالإشارة ان رواتب الموظفين الأجانب(البريطانيين) خلال المدة ١٩٢٥-١٩٢٨، وما بعدهـا، كانت تفوق بكثير رواتب الموظفين العراقيين، فقد كان راتب المستشار لوزارة الداخلية، بحدود(٢٥٠٠-٣٥٠٠) روبية، مع جواز تعدي هذا المعدل، في حالة عدم تمكن الحكومة من الحصول على موظفين من الصنف اللائق إلا برواتب أعلى[٤٦] والجدير بالملاحظة خلال المدة ١٩٢٩-١٩٣٢، تناقص العدد الكلي للموظفين الأجانب، وهذا ينسجم وأهداف الحكومة العراقية، وأنَّ أعداد الموظفين العراقيين قد شهد زيادة يسيرة، وهذا الأمر مردهُ إلى

انعكاسات الأزمة الاقتصادية العالمية، التي بدأت تأثيراتها على العراق منذ أواخر عام ١٩٢٩[٤٧]، لذا سعت الحكومة للتقليل من الضائقة الاقتصادية والمالية، التي كانت تشكو منها البلاد بسبب مؤثرات الأزمة الاقتصادية العالمية، من خلال تقليل رواتب الموظفين، لذا قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في ٦ تشرين الثاني ١٩٣٠:" **تخفيض رواتب الموظفين ومخصصاتهم بنسبة أنه واحدة، من كل روبية، عن كل راتب لا يتجاوز المائة روبية، واثنتين من كل روبيــة عن الرواتب التي تتجاوز الـ٣٠٠ روبية، تخفيضاً للضائقة الاقتصادية**"[٤٨] وصادق المجلس النيابي على اللائحة القانونية الخاصة بالتخفيض لرواتب الموظفين[٤٩] لكن وبضغط من المندوب السامي البريطاني لم يوافق الملك على اللائحة، وتمَّ وضع قانون آخر بدله، نصَّ على تخفيض الرواتب والمكافآت التقاعدية بنسبة ٥% للدرجات الوظيفية الأولى و(٦%) للدرجات الثانية و(٨%) للدرجات الأخرى، على ان يسري هذا القانون لمدة خمسة اشهر تنتهي في ٣١ آذار ١٩٣١، وان لا يشمل رواتب الموظفين الأجانب[٥٠]

ونتيجة لانتشار تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية التي أخذت تعاني منها إدارة الاستعمار ولتعاظم نضال الشعب العراقي ضد الاحتلال البريطاني، بعد توقيع الحكومة العراقية على معاهدة عام ١٩٣٠، اضطرت بريطانيا إلى إنهاء نظام الانتداب وإعلان استقلال العراق السياسي (الصوري) بعد أن أصبح العراق عضواً في عصبة الأمم في ٣ تشرين الأول ١٩٣٢، ومع انتهاء الأزمة الاقتصادية في العالم الرأسمالي، ولاسيما في بريطانيا بدأ انتعاش الاقتصاد العراقي يعود إلى الحياة وظهر تحسن في أسعار المنتوجات الزراعية والحيوانية وحركة تصديرها، وهكذا انتهت الأزمة الاقتصادية في العراق سنة ١٩٣٣، وبقيت بعض آثارها لمدة أطول، وبسبب تأثير الأزمة على الفلاحين أطلق عليها في الجنوب اسم (سنة اللوعة) وفي شمال العراق اطلق عليها اسم (سالي كرايتكة) أي سنة الغلاء وهذا ما يطلق عليها في وسط العراق [٥١].

رابعا: سياسة العراق الاقتصادية في مناهج الوزارات :

بعد ان قام الحكم الوطني وتشكلت أول حكومة وطنية، بوشر بسن القوانين والأنظمة التي تتلاءم وطبيعة الوضع القائم آنذاك ومتطلبات التطور الاقتصادي[٥٢]، وقد كان ذلك واضحا في أغلب مناهج الوزرات العراقية وان كل وزارة تبوأت منصبها لغرض خاص وأهم هذه الوزارات:

١- وزارات عبد الرحمن النقيب:

الوزارة النقيبية الأولى تشكلت برئاسة عبد الرحمن النقيب في ٢٥تشرين الأول ١٩٢٠، ولم يكن في منهاجها اشارة اقتصادية اما الوزارة النقيبية الثانية التي تشكلت في ١٢ ايلول ١٩٢١،

قد أكدت في منهاجها على ضرورة السعي في اتخاذ جانب الاقتصاد وتقليل المصاريف وتوسيع نطاق الزراعة[٥٣].

٢- وزارة عبد المحسن السعدون [٥٤] الأولى:

تشكلت برئاسة عبد المحسن السعدون بتاريخ ١٨تشرين الثاني ١٩٢٢ وقد تضمن منهاج الوزارة، فتح المجال لاحياء مشاريع مهمة وتعمير الأراضي والبلدان والطرق بأتباع احدث الاساليب في المرافق الاقتصادية ويبدو ان الظروف السيئة التي ورثتها الوزارة السعدونية الأولى لم تهمل السعدون لوضع برنامج لمعالجة الأزمة الاقتصادية، كذلك ان تشكيل الوزارة جاء في وقت هبوط سعر المنتوج الزراعي في العراق الذي زاد فيسوء الوضع الاقتصادي للحكومة فقامت الحكومة بزيادة الرسوم الكمركية، في ايلول ١٩٢٣وذلك بصدور قانون التعريفة الكمركية لسنة ١٩٢٣ الذي اشار إلى اهمية الصناعة في الاقتصاد الوطني ونص إعفاء بعض المكائن والمعدات الإنتاجية من الرسوم الكمركية[٥٥] وقد كان هذا القانون حافزا على ادخال الصناعة الالية، اذ شجع استيراد بعض المكائن الالية كمكائن توليد الطاقة الكهربائة اللأزمة لادارة المعامل والمكائن بتعبئة المياة الغازية والمطابع الالية والالات وورش التصليح، كما سنت قانون مؤقت لغرض فرض رسوم على الابنية والاملاك التي انفقت أموالا طائلة على صيانتها اثناء الفيضان في شهري اذار ونيسان وقد لقي هذا القانون المعارضة من قبل أصحاب الاملاك لانهم لاحظوا ان الحكومة قصدت ارغامهم على الاشتراك معها في سد النفقات[٥٦].

٣- وزارة ياسين الهاشمي[٥٧] الأولى:

تشكلت الوزارة برئاسة ياسين الهاشمي بتاريخ ٢آب ١٩٢٤وقد اكد منهاج الوزارة على ضرورة السعي لتنفيذ المشاريع الاقتصادية الكبرى وتطوير وسائل الزراعة والري ووضع الأسس المناسبة لحل مسائل الأراضي وقد اصدرت الوزارة قانون في ١٦ تشرين الأول ١٩٢٤تم بموجبه إعفاء الحنطة والشعير الواردة من الخارج من الرسوم الكمركية وكذلك قررت في ٣٠ تشرين الأول ١٩٢٤ منح القروض الزراعية للمحتاجين من الزراعة في المنطقة الشمالية[٥٨] .

سعت الحكومة في سبيل دراسة مشكلة الموظفين ورواتبهم في مختلف الوزارات إلا أنها لم تنجز في هذا المجال أعمال تستحق الذكر، سوى إلغاء عدة وظائف في وزارة المواصلات والأشغال منها وظيفة المعاون الشخصي لمدير البريد والبرق وإلغاء دائرة (المعامل والنقل) التابعة للوزارة نفسها واستغنت عن خدمات موظفيها يوم الخامس من كانون الثاني ١٩٢٥[٥٩].

٤- وزارة جعفر العسكري[٦٠] الثانية :

تشكلت هذه الوزارة برئاسة جعفر العسكري بتاريخ ٢١تشرين الثاني عام ١٩٢٦ وقد وضعت هذه الوزارة ما عرف بمشروع السنوات الثلاث (١٩٢٧-١٩٢٩) الذي كان الأول من نوعه في تاريخ الاقتصاد العراقي فمنذ عام ١٩٢٧ وبعد ان أصبحت عوائد النفط مواردا إضافياً من موارد الدولة، وعندما تسلمت الدولة الدفعة الأولى من هذه العوائد خصصت منها ٦٥% لصرفها على الطرق والابنية والجسور، وضمنت الأعمال التي اتفق عليها ضمن هذه الميزانية في مشروع موحد تحت اسم مشروع السنوات الثلاث وحاولت الوزارة ان تخطو بالاقتصاد العراقي إلى الامام[٦١]، لكن الأهداف المتوخاة منها لم تتحقق بسبب نقص رؤوس الأموال والعناصر الفنية فضلا عن طبيعة النظام الاقتصادي والاجتماعي القائم، وقد كانت الوزارة قد أكدت في منهاجها على تحسين الوضع الاقتصادي للبلاد وتشجيع الصناعة الوطنية والزراعة وإصلاح أنظمة الضرائب والاهتمام بالري[٦٢] .

ومن أجل إيجاد حل نسبي لمشكلة الأراضي اصدرت الحكومة (قانون تعويض الأراضي الأميرية المغروسة) في عام ١٩٢٦ والذي عد واضعي اليد على الأراضي الأميرية المغروسة بمثابة أصحاب الحق في تفويض الأراضي باسمائهم واعقبه إصدار(قانون تمليك الأراضي الأميرية غير المفوضة) رقم (١١) لسنة ١٩٢٧، اذ اكد على تمليك الأراضي الأميرية غير المفوضة المغروسة بالأشجار مجانا اذا كان عمر الاشجار (١٠) سنوات وبنصف بدل المثل اذ بلغ عمرها (٥) سنوات وبكامل بدل المثل اذ لم يتجاوز عمرها (٣) سنوات، وكذلك اكد القانون على وجوب استرجاع الأراضي التي يعجز أصحابها عن إثبات ملكيتهم لها والذين لا يرغبون في تملكها[٦٣]، وقد حاولت الوزارة برمجة ما جاء في منهاجها من توحيد أعمال الزراعة والبيطرة والري والتجارة في وزارة واحدة، فعملت على استحداث وزارة للاقتصاد باسم (الري والزراعة) في شباط ١٩٢٧ في الوقت نفسه الذي عد فيه هذا الاجراء خطوة اقتصادية متقدمة فان البعض عارضه على اعتبار ان ذلك يكلف مصاريف باهظة تتمثل بتخصيص رواتب للوزير والمستشارين ودوائر للترجمة وما إلى ذلك، ومن اجل تشجيع الصناعات الوطنية أقرت الوزارة "قانون تعريفة للرسوم الكمركية لسنة ١٩٢٧، الذي تضمن إعفاء المكائن والآلات المستوردة من الرسوم، وشمل الإعفاء المعدات الإنتاجية الزراعية من مضخات الإرواء إلى البذور والسماد كذلك وسائل الإنتاج الصناعي التي شملت أنواعاً متعددة من البضائع اللازمة للصناعة المحلية[٦٤].

كان هذا القانون ذا سمة بارزة في التجارة العراقية، اذ اكد على ان تطوير الإنتاج الوطني يرتكز على تشجيع المستوردات من البضائع الإنتاجية عن طريق خفض رسوم الاستيراد المفروضة عليها وعلى تقليص المستوردات غير الضرورية للبضائع الاستهلاكية عن طريق رسوم الاستيراد المفروضة عليها .

٥- وزارة عبد المحسن السعدون الثالثة :

تشكلت في ١٤كانون الثاني ١٩٢٨وقد اكد منهاجها على تنشيط الصنائع الوطنية وحمايتها من المزاحمة الأجنبية وضرورة تحسين الزراعة بإدخال الطرق الفنية الحديثة وتأسيس مصرف زراعي، لذا بادرت الوزارة في ٣كانون الأول ١٩٢٨بتخويل وزارة الداخلية ان تنظر في إمكان إلغاء الرسم على الوسائل الثقيلة والميكانيكية والاستعاضة عنها بوضع رسم إضافي على البنزين يكون بمقدار ما يحصل منه من الواردات المستحصلة من الرسم الذي يجبى عن الوسائل الثقيلة والميكانيكية[٦٥]، وعلى الرغم من الإجراءات الاقتصادية التي اتخذتها الوزارة الا إن الوضع الاقتصادي بشكل عام لم يتحسن إلى المستوى الذي كانت تطمح اليه فالصناعات الأجنبية استمرت تروج في الأسواق، فضلا عن ضريبة الدخل التي أدت إلى هجرة أصحاب رؤوس الأموال [٦٦].

٦- وزارة توفيق السويدي الأولى :

تآلفت بتاريخ ٢٨نيسان ١٩٢٩وقد دعا منهاج الوزارة إلى تحسين المنتوجات الوطنية كالتبغ والقطن والتمر وتشجيع إصدارها وتأمين رواجها في الأسواق الأجنبية[٦٧] وكان من ابرز مظاهر السياسة الاقتصادية هو صدور قانون تشجيع المشاريع الصناعية رقم (١٤) لسنة ١٩٢٩، اذ نص على إعفاء الصناعات الآلية التي تتوفر فيها شروط معينة[٦٨] من الرسوم الكمركية خلال (١٥)عام من تاريخ الترخيص بإنشائها وإعفاء هذه الصناعات من ضريبة الأملاك لمدة عشر سنوات مما كان لهذا القانون دور في تشجيع أصحاب رؤوس الأموال على تأسيس المصانع وجلب المكائن والآلات الحديثة من الخارج[٦٩].

٧- وزارة عبد المحسن السعدون الرابعة :

تشكلت بتاريخ ١٩ايلول ١٩٢٩وأكدت في منهاجها إلى ضرورة تشجيع الصناعة الوطنية لاستعمالها في الجيش والشرطة وتشجيع الزراع على أعمار الأراضي بتشريع يضمن حقوقهم ويعين واجباتهم والإسراع في تأسيس المصارف الزراعية لمساعدة وانعاش الزراع والثمار وضرورة السعي لتأسيس عملة وطنية وهذا المنهاج قد أشار إليه الملك فيصل الأول في خطبة العرش

لسنة ١٩٢٩، لكن خبر انتحار عبد المحسن السعدون في ١٣ تشرين الثاني ١٩٢٩ حالت دون تنفيذ هذه السياسة الاقتصادية[٧٠].

٨- وزارة ناجي السويدي :

تآلفت الوزارة في ١٨تشرين الثاني ١٩٢٩ وقد كلفت الوزارة ياسين الهاشمي لرسم خطة اقتصادية متكاملة لمعالجة الوضع الاقتصادي المتدهور، ووضع الهاشمي تقريرا رفع نسخة منه إلى الملك فيصل الأول الذي ما كاد يطلع عليه حتى اعجب به وامر بطبعه وتوزيعه على ساسة البلد ليطلعوا عليه وقد تطرق الهاشمي في هذا التقرير إلى الزراعة وعدها أساسا لمصادر الثروة في البلاد وإلى تنشيط أعمال الصناعة[٧١].

كان ياسين الهاشمي عندما قدم تقريره في تشرين الثاني ١٩٢٩ تضمن التقرير شرح مفصل عن الحالة العامة للوضع الاقتصادي وقد أوضح في هذا التقرير عن خوفه من احتمال حدوث أزمة اقتصادية في العالم، وفعلا قد أصاب العراق ما اصاب من تأثيراتها بحدوث الكساد، وأكد ياسين الهاشمي بان السبيل الوحيد للتغلب على الأزمة الاقتصادية انما يكون بتخفيض رواتب الموظفين بصورة عامة وتشجيع المنتوجات الوطنية وحمايتها[٧٢].

حاول ناجي السويدي التخفيف من آثار الأزمة فعمل على تخفيض عدد الموظفين الأجانب الا ان آثار الأزمة الاقتصادية وسياسة بريطانيا في العراق التي اهتمت بموضوع الأرض والعلاقات الزراعية بالصورة التي تضمن تحويل شيوخ العشائر وكبار الملاكين إلى القوة الاجتماعية التي يمكن الاعتماد عليها في حكم البلاد وضمان بقاء نفوذهم فيها، هذه الظروف الصعبة أدت بالسويدي إلى تقديم استقالته عن الوزارة[٧٣].

٩- وزارة نوري السعيد[٧٤] الأولى :

وهي الوزارة التي تآلفت برئاسة نوري السعيد في ٢٣ آذار ١٩٢٩ وقد أكدت الوزارة في منهاجها إلى ضرورة تحديد الخسائر الناجمة عن هبوط الأسعار، واتبعت الوزارة سياسة الاقتصاد في النفقات وتظهر هذه الحقيقة جلية عندما قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٦تشرين الثاني ١٩٣٠ في إلغاء وزارة الري والزراعة التي استحدثتها الوزارة العسكرية الثانية ١٩٢٧، وادماج ملحقاتها من المديريات العامة بوزارة الأشغال والمواصلات على ان يستبدل عنوان هذه الوزارة بوزارة الاقتصاد والمواصلات وقد اقر المجلس النيابي التشريع للتبديل والإعفاء بتاريخ ٢٤ كانون الأول ١٩٣٠[٧٥]، وقد تطلب الأمر نوعا من التنظيم الاقتصادي، فطلب نوري السعيد، رئيس الوزراء آنذاك، من الوزارات تقديم مقترحات بعدد اهم المشاريع العمرانية وألف لجنة

خاصة ضمت وزارة العدلية والمالية والاقتصادية والمواصلات مع مستشار لهما لدراسة المقترحات ورفع تقرير عنها إلى مجلس الوزراء، وقد قدمت اللجنة تقريرها الذي ضمنته تصورها لاهم المشاريع الواجب إنجازها في تلك المرحلة والتي كان بمستطاعها ان تؤدي إلى زيادة ثروة البلاد وحمايتها سواء كان ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر، وأكدت اللجنة على وجوب تخفيض إيرادات الحكومة من النفط ولم تحبذ اللجوء إلى القروض الخارجية في حالة عجز إيرادات النفط عن تغطية جميع المشاريع(٧٦).

كانت السياسة الاقتصادية للعراق طوال سنوات الانتداب وحيدة الجانب تتحرك داخل اطار ضيق تخدم بالأساس مشاريع الاستهلاك لا الإنتاج وهي كانت بالتحديد "**لا تفيد بلاد ولا تصلح شعبا ولا تدافع خطرا ولا تجلب منفعة** "(٧٧).

الاستنتاج :

على الرغم من ان حقبة الانتداب البريطاني على العراق كانت تعد من الحقب الحساسة في تاريخ العراق المعاصر، اذ شهد تحولات سياسية واجتماعية جديدة في الوقت الذي كان فيه العراق بحاجة إلى سياسية اقتصادية ثابته لتنمية موارده الاقتصادية، وتوسيع مشاريع البناء ورفع مستوى المعيشة، الا اننا يمكننا ان نستشف جملة من الاعتبارات الهامة التي كانت تحكم تطور العراق الاقتصادي إبان تلك الحقبة ومنها الاتي :

- أدت السياسة البريطانية الاستعمارية في العراق إلى زيادة ركود الحركة الاقتصادية، ولم تساعد على تنشيط السوق المحلية، فقد كانت أسواق المدن والمناطق الزراعية المختلفة في ركود عام، كما ان العلاقات الاقتصادية بين المناطق المختلفة كانت ضعيفة جدا.
- لم يطرأ تغيير ملموس على التوجهات الاقتصادية الرسمية للعراق بعد إلغاء الانتداب، مما يعكس بصورة واضحة، واقع التحول المحدود الذي شهدته الساحة السياسية للبلاد اثر نيلها الاستقلال بعد دخول العراق عصبة الأمم عام ١٩٣٢، الذي لم يجلب معه تغيير ما في بنية النظام القائم .
- ليس من شك ان شركات النفط البريطانية العاملة في العراق آنذاك كانت تتحكم بموارد النفط وتعمل لضمان مصالحها وكانت تقدم خدماتها لعدد كبير من رجال السياسة والاقطاع بصور شتى تزيد من ثروتهم، منها توكيلهم ببيع النفط ومشتقاته او امتياز بيع البنزين .

- ان استثمار رأس المال الأجنبي قد ساعد على ظهور النواة الأولى للصناعة الأولية، اذ توجه هذا الاستثمار إلى صناعة حلج القطن وصناعة كبس التمور وصناعة استخراج النفط، كما استخدم في تطوير شبكات الطرق .
- ان إجراء بعض التغييرات في حياة البلد الاقتصادية وتنظيم شؤونها وتحديث ما يمكن تحديثه من مرافقه، لاسيما بعد ان تم تنظيم الأسس الإدارية في البلد، كان ينقصها عنصر مهم وهو ترتيب أمورها الاقتصادية التي تتطلب شيئا من الجرأة السياسية وهذا ما كان ينقص بعض الوزارات التي تشكلت في تلك الحقبة .
- أن التدخل الحكومي قد اتخذ طابع التدخل غير المباشر الذي يهدف إلى المناخ الملائم لتنمية الاقتصاد العراقي، وكان أول صور هذا التدخل هو صدور قانون تشجيع الصناعة رقم (١٤) لسنة ١٩٢٩الذي نص على إعفاء الصناعات الألية التي تتوفر فيها شروط معينة من الرسوم على آلاتها .
- ان السبب الذي حال دون تنفيذ خطة اقتصادية معينة تستفيد منها البلاد هي السياسة الخاطئة التي كانت متبعة لاسيما من قبل بعض الوزارات، ولتفادي ذلك على الحكومة أن تقوم بالاشتراك مع رؤوس أموال وطنية أو أجنبية لتحقيق بعض التطورات الاقتصادية في البلد .

الهوامش

(١) الانتداب: كانت فكرة الانتداب قد طرحت من قبل الجنرال سمطس وذلك من خلال رسالة قدمها إلى مؤتمر الصلح في فرساي بفرنسا في ١٨ حزيران ١٩١٩ والتي دعا فيها إلى إنشاء عصبة للأمم تتولى نظام الانتداب ونقل هذه الفكرة عنه الرئيس الأمريكي ويلسون إلى المؤتمر الذي تبنى هذا النظام في المادة (٢٢) من ميثاق العصبة وهو تكليف دولة تدعى الدولة ألمنتدبة لمساعدة البلدان ألمتأخرة على النهوض وتدريبها على الحكم حتى تصبح قادرة على ان تستقل وتحكم نفسها بنفسها. للتفاصيل ينظر: البرت. م. منتشاشفيلي، العراق في سنوات الانتداب البريطاني، ترجمة: هاشم صالح التكريتي، جامعة بغداد، بغداد، ١٩٧٨، ص٤٥.

(٢) ستيفن همسلي لونكريك، اربعة قرون من تاريخ العراق الحديث، ترجمة: جعفر خياط، ط٥، دار الرافدين للطباعة والنشر، بيروت، ٢٠٠٤، ص٥٦.

(٣) علي الوردي، دراسة في طبيعة المجتمع العراقي، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٦٥، ص١٢٧ .

(٤) كانت مهنة الزراعة منذ القدم هي أوسع مهنة موجودة في العراق، اذ كان يعمل فيها أربع أخماس السكان . للتفاصيل ينظر: ستيفن همسلي لونكريك، العراق الحديث ١٩٠٠-١٩٥٠، تاريخ سياسي واجتماعي واقتصادي، ترجمة وتعليق سليم طه التكريتي، مطبعة الفجر، بغداد ١٩٨٣، ج٢، ص٢٦-٢٩ .

(٥) بموجب القانون التجاري العثماني لا يجوز تأسيس شركة ذات مسؤولية محددة الاّ بعد موافقه تصدر بإدارة الدولة العثمانية خاصة، وهذا يعني أن السلطنة العليا في اسطنبول يجب أن توافق على الشروط التي تتضمنها اتفاقية الشركة لتتأكد من كونها لا تتعارض مع مصالح الدولة العثمانية، وحتى بعد صدور موافقة السلطنة العليا، فإن نجاح الشركة يتوقف إلى حد ما على مدى تعاون الموظفين العثمانيين معهم ونياتهم الحسنة تجاهها. للتفاصيل ينظر: كاثلين لانكلي، تصنيع العراق، ترجمة: محمد حامد الطائي وخطاب صكار العاني، دار التضامن، بغداد ١٩٦٣م، ص٣٥ .

(٦) زكي صالح، بريطانيا والعراق حتى عام ١٩٤١م، دراسة في التاريخ الدولي والتوسع الاستعماري، مطبعة العاني، بغداد ١٩٦٨م، ص٥٢-٥٩

(٧) كوتلوف، ثورة العشرين الوطنية التحررية، ترجمة عبد الواحد كرم، بغداد، ١٩٧١، ص٢٥.

(٨) هنري فوستر، نشأة العراق الحديث، ترجمة: وتعليق سليم طه التكريتي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد ١٩٨٩، ج٢، ص٣٩٧ .

(٩) سياسة الباب المفتوح: مصطلح سياسي اطلقه المسؤولون الأمريكان في عام ١٨٩٩ بعد ان طلبت الولايات المتحدة الأمريكية رسميا من بريطانيا وروسيا والمانيا واليابان وايطاليا وفرنسا السماح لمؤسساتها الاقتصادية الأمريكية للعمل في مناطق نفوذها الصينية وقد توسع الهدف بعد الحرب العالمية الأولى فاصبح هدفا سياسيا توسعيا. للتفاصيل ينظر: كمال مظهر أحمد، أضواء على قضايا دولية في الشرق الأوسط، بغداد، ١٩٧٨، ص٢٩.

(١٠) محمد سلمان حسن، التطور الاقتصادي في العراق، بيروت، ١٩٥٨، ص١٤٨.

(١١) صباح الدرة، التطور الصناعي في العراق (القطاع الخاص)، مطبعة النجوم، بغداد ١٩٦٨، ص٥ .

(١٢) عبد الرحمن النقيب (١٨٤١ – ١٩٢٧): نقيب أشراف بغداد ورئيس المجلس التأسيسي الملكي العراقي، ولد في بغداد، واختير كأول رئيس وزراء ١٩٢٠، وكانت من مهامه تأسيس الدوائر والوزارات العراقية وانتخاب ملكا للعراق، إذ انتخب المجلس الأمير فيصل الأول ملكاً على عرش العراق في ٢٣ آب ١٩٢١م، كان يتولى الأوقاف الكيلانية داخل العراق وخارجه، وكان مجلسه محفلاً سياسياً يفزع إليه رجالات الدولة وأقطاب البلاد لإدارة كفة البلد وحفظ توازنه السياسي للتفاصيل ينظر: رجاء حسين حسني الخطاب، عبد الرحمن النقيب رئيس الحكومة العراقية المؤقتة: حياته الخاصة وآرائه السياسية وعلاقته بمعاصريه، الدار العربية للطباعة، بغداد، ١٩٨٥، ص٤٣؛ خيري أمين العمري، شخصيات عراقية من العهد الملكي، الدار العربية للموسوعات، ٢٠٠٨، ص٢٩.

(١٣) الملك فيصل الأول: ولد بمدينة الطائف عام ١٨٨٣م، والتحق بالدراسة في اسطنبول إلا انه لم يوفق بالدراسة، فالتحق بعالم السياسة، وكان ساعد والده اليمين، شارك في الثورة العربية الكبرى عام ١٩١٦م ضد الحكم العثماني، أسس أول دولة عربية في دمشق ١٦١٨، إلا إن الفرنسيين أزاحوه من السلطة بعد معركة ميسلون عام ١٩٢٠رشحه مؤتمر القاهرة ليكون ملكاً على عرش العراق، فتوج ملكاً بإرشاد البريطانيين على العراق ١٩٢١ واستمر على ذلك حتى عام ١٩٣٣م . للتفاصيل ينظر: عبد المجيد كامل

عبد اللطيف، دور الملك فيصل في تأسيس الدولة العراقية ١٩٢١-١٩٣٣، ط٣، مطبعة جامعة تكريت، تكريت، ٢٠٠٦، ص٢١-٤٥ .

(١٤) عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي، ط٧، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد ١٩٨٩، ج٢، ص٧٣-٩٥ .

(١٥) كانت للقنصلية البريطانية في بغداد باخرة نهرية (كوميت)، وكان العراقيون يطلقون عليها اسم (كمد) وهي تابعة للخطوط البحرية الهندية، وحرسها مؤلف من الهنود . للتفاصيل ينظر: ستيفن همسلي لونكريك، العراق الحديث ١٩٠٠-١٩٥٠،ج١، ص٢٢.

(١٦) كاثلين لانكلي، المصدر السابق، ص٢٥.

(١٧) معاهدة ١٩٣٠: وهي معاهدة عقدت بين العراق وبريطانيا مثل الجانب العراقي الملك فيصل الأول ونوري سعيد وكنهان كور نواليس مستشار وزارة الداخلية أما الجانب البريطاني فقد مثله المعتمد السامي فرنسيس همفريز وهيوبرت يونغ وستارجر وتم توقيع عليها في بغداد في ٣٠ حزيران ١٩٣٠. ينظر: فاروق صالح العمر، المعاهدات العراقية البريطانية وأثرها في الساحة السياسية الداخلية ١٩٢٢-١٩٤٨، دار الحرية، بغداد ١٩٧٧، ص٢٤٠-٢٤٧.

(١٨) محمد توفيق حسين، عندما يثور العراق، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٥٩، ص٤٠ .

(١٩) وميض جمال عمر نظمي وآخرون، التطور السياسي المعاصر في العراق، بغداد، د.ت، ص٦٧.

(٢٠) محمود محمد الحبيب، اقتصاديات العراق (دراسة تحليلية)، دار الطباعة الحديثة، البصرة ١٩٦٩م، ص١٥.

(٢١) محمد أزهر سعيد السماك وآخرون، (العراق دراسة إقليمية)، مطبعة جامعة الموصل، الموصل ١٩٨٥، ج٢، ص٢٧ .

(٢٢) جواد هاشم وآخرون، تقييم النمو الاقتصادي في العراق (١٩٥٠-١٩٧٠م)، مطبعة وزارة التخطيط، بغداد ١٩٧٠، ج٢، ص١٣٨

(٢٣) عماد أحمد الجواهري، مشكلة الأراضي في العراق ١٩١٤-١٩٣٢، بغداد، ١٩٨٧، ص٤١١.

(٢٤) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، البلاط الملكي، رقم الملف ١٤١٠، موضوع الملف تقرير عن الحالة الاقتصادية للعراق.

(٢٥) حصلوا على موقعهم التجاري هذا بفعل التنشئة الاجتماعية السائدة بينهم، فالمهنة التقليدية عندهم كانت التجارة وإقراض الأموال بالربا، وأسهمت مدارسهم التي تسمى الاليانس في إعداد العديد من الكتاب التجاريين وتخريجهم، وقد عمل هؤلاء كتاباً لدى بعض التجار من غير اليهود، مما عزز موقعهم في الوسط التجاري وجعل لكفتهم الرجحان في هذا النشاط، حتى انهم تمكنوا من الحصول على نصف مقاعد الهيئة الإدارية لغرفة تجارة بغداد التي أسست سنة ١٩١٠، وذلك في سنتي ١٩٣٨-١٩٣٩. للتفاصيل ينظر: صباح الدرة، المصدر السابق، ص٨.

(٢٦) علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، شركة بهجة المعرفة، بيروت، د.ت، ج٢، ص٢١.

(٢٧) جمال حمدان، بترول العرب، دار المعرفة، القاهرة ١٩٦٤م، ص٢١- ٢٢.

(٢٨) محمد سلمان حسن، المصدر السابق، ص٣٢٢.

(٢٩) رؤوف الفلوجي، الصناعة في ظلال ثورة تموز ١٩٦٨، مطبعة مديرية الديوان العامة، بغداد ١٩٦٨، ص١٦.

(٣٠) عباس علي التميمي، النمو الصناعي في محافظتي البصرة ونينوى، منشورات مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة، مطبعة دار الكتب، الموصل ١٩٨١ م، ص٢٦ .

(٣١) مدحت كاظم القريشي، الحماية والنمو الصناعي في العراق (دراسة نظرية تطبيقية)، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٨٢ ص٦ .

(٣٢) رؤوف الفلوجي، المصدر السابق، ص١٦-١٧.

(٣٣) صباح الدرة، المصدر السابق، ص٨ .

(٣٤) مدحت كاظم القريشي، المصدر السابق، ص٦ .

(٣٥) جواد هاشم وآخرون، تقييم النمو الاقتصادي في العراق ١٩٥٠-١٩٧٠، بغداد، د.ت، ص١٤١ .

(٣٦) عدل هذا القانون لمرتين، التعديل الأول كان في عام ١٩٣٠م بموجب القانون رقم ٣٥، والتعديل الثاني كان في عام ١٩٣٦م بموجب القانون رقم (٦٣). للتفاصيل ينظر: عبد خليل الفضلي، التوزيع الجغرافي للصناعة في العراق، مطبعة الرشاد، بغداد ١٩٧٦، ص٢٠ .

(٣٧) عبد الكريم سلمان، الاستثمار في القطاع الصناعي الخاص وعلاقته بقوانين تشجيع وتنمية الاستثمار في القطاع الخاص، بغداد ١٩٧٥، ص٨

(٣٨) صباح الدرة، المصدر السابق، ص٩-١٠ .

(٣٩) عبد الوهاب حمدي النجار، سياسة التصنيع في العراق(١٩٥٨-١٩٦٨م)، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة الإسكندرية – كلية التجارة ١٩٧٣، ص٣٠٩ .

(٤٠) رؤوف الفلوجي، المصدر السابق، ص١٧ .

(٤١) أستهدف هذا القانون تشجيع بعض الصناعات الوطنية التي لا تتعارض ان لم تخدم مسألة تثبيت العلاقات شبه الاستعمارية وشبه الإقطاعية بشكل مباشر أو غير مباشر في العراق .للتفاصيل ينظر: صباح الدرة، المصدر السابق، ص١٠ .

(٤٢) اتخذت الأزمات الرأسمالية طابعاً عالمياً منذ عام ١٨٥٧، وذلك بحكم التطور الكبير الذي طرأ على العلاقات الاقتصادية المتبادلة بين البلدان والأصقاع المختلفة حتى اضحى بالإمكان التحدث عن سوق عالمية تختلف في طبيعتها ومداها عن العلاقات الاقتصادية الداخلية والخارجية التي كانت تسود العالم في السابق . أن أخطر أزمة اقتصادية من هذا النوع هزت العالم هي تلك التي ظهرت بوادرها فجأة في خريف عام ١٩٢٩م في الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت ولم تزل تمثل أكبر دولة رأسمالية منذ أكثر

من نصف قرن قبل ذلك التاريخ . ولمعرفة آثار هذه الأزمة على ظروف العراق الاقتصادية .للتفاصيل ينظر: كمال مظهر أحمد، صفحات من تاريخ العراق المعاصر(دراسات تحليلية)، الموضوع الخامس (العراق في سنوات الأزمة الاقتصادية العالمية ١٩٢٩-١٩٣٣م)، مطبعة دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد ١٩٨٧ م، ص٨٥ – ١١٥ .

(٤٣) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، البلاط الملكي، ملفة رقم ٣١١/١٤١٠، تقرير الحالة الاقتصادية العامة، كتاب من وزير المالية ياسين الهاشمي إلى رئيس الوزراء ناجي السويدي في١٩٢٩/١١/٢٥، و٢٤، ص٣؛ مشتاق طالب حسين الخفاجي، العراق في سنوات الأزمة الاقتصادية العالمية ١٩٢٩-١٩٣٣، رسالة ماجستير(غير منشورة)، جامعة الكوفة، كلية الآداب، ٢٠٠١، ص١٢ ؛

C.O,Special Report by H.B-M.S government to the Council of the League of Nations on the Progress of Iraq during the period 1920-1931,(London,1931),pp.50-52.

(٤٤) علاء جاسم محمد، الملك فيصل الأول حياته ودوره السياسي في الثورة العربية وسورية والعراق ١٨٨٣-١٩٣٣، بغداد، ١٩٩٠، ص٢٣٤؛ محمد عويد محسن الدليمي، الأوضاع الاقتصادية في العراق ١٩٣٩-١٩٤٥، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية التربية، جامعة بغداد، ١٩٨٨، ص١١-١٤ .

(٤٥) كمال مظهر أحمد، المصدر السابق، ص٩٨.

(٤٦) عبدالرزاق الحسني، العراق في ظل المعاهدات، بغداد، ١٩٨٢، ص٥٥ .

(٤٧) مشتاق طالب حسين الخفاجي، المصدر السابق، ص١٢ .

(٤٨) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، م.م.و، القرارات الصادرة في تشرين الأول وتشرين الثاني وكانون الأول سنة١٩٣٠، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٣٢، ص، ١١ .

(٤٩) عباس عطية جبار، الحياة البرلمانية في العراق١٩٣٢-١٩٣٩، دراسة تاريخية، رسالة ماجستير(غير منشورة) كلية الآداب/جامعة بغداد، ١٩٧٢، ص٢٦١.

(٥٠) جريدة الآخاء الوطني، العدد(٦٥) في١٥تشرين الأول١٩٣١، ص٢.

(٥١) صباح الدرة، المصدر السابق، ص١٠ .

(٥٢) جواد هاشم وآخرون، المصدر السابق، ص١٥٧.

(٥٣) جريدة العراق، العدد ٣٩٨، ١٣ أيلول ١٩٢١.

(٥٤) عبد المحسن السعدون: ولد في الناصرية مركز لواء المنتفك (محافظة ذي قار حالياً)، عام ١٨٧٩م، وتلقى تعليمه في مدارس استانبول، ثم درس في المدرسة الحربية، وتخرج ضابطاً في الجيش العثماني واصبح هو وشقيقه مرافقان للسلطان عبد الحميد الثاني عام ١٩٠٥، انتخب نائباً عن المنتفك، وعاد إلى العراق بعد الحرب العالمية الأولى، وتقلد منصب وزير العدلية في حكومة عبد الرحمن النقيب الثانية عام ١٩٢٢، ثم أصبح وزيراً للداخلية في حكومة عبد الرحمن النقيب الثالثة، وبعدها رئيساً للوزراء اربع مرات الأولى من عام ١٩٢٢م- ١٩٢٣م، والثانية عام ١٩٢٥- ١٩٢٦، وخلال تلك المدة تولى منصب رئاسة مجلس النواب عام ١٩٢٦م وحتى عام ١٩٢٧م، وكذلك عام ١٩٢٩ للمرة الثانية واصبح رئيساً للوزراء للمرة الثالثة عام ١٩٢٨- ١٩٢٩م، ثم أعيد تعينه لوزارة رابعة انتهت بانتحاره برصاصة أطلقها على نفسه يوم

١٣ تشرين الثاني ١٩٢٩. للتفاصيل ينظر: لطفي جعفر فرج، عبد المحسن السعدون ودوره في تاريخ العراق السياسي المعاصر، بغداد مكتبة اليقظة العربية، د ت، ص٥٤.

(٥٥) سعيد عبود السامرائي، سياسات التصنيع والتقدم الاقتصادي في العراق، النجف، ١٩٧٣، ص٧٣.

(٥٦) د.ك.و.الوحدة الوثائقية، البلاط الملكي، رقم الملف ٢٤٤٠، كتاب وزارة المالية في ٢آب ١٩٢٣.

(٥٧) ياسين الهاشمي(١٨٨٤-١٩٣٧): ولد ببغداد عام ١٨٨٤ درس في الكتاتيب، ثم انتقل للدراسة في المدرسة الرشيدية العسكرية ثم الإعدادية العسكرية والتحق بالكلية العسكرية في استانبول عام ١٨٩٩، تخرج في الكلية الحربية في استانبول وقاتل ضمن الجيش العثماني في فلسطين والبلقان وليبيا والتحق بالجيش العربي مع الأمير فيصل في اثناء الثورة العربية الكبرى عام ١٩١٦، عاد إلى العراق وأصبح متصرفاً للمنتفك ثم وزيراً للمواصلات والأشغال في وزارة السعدون الأولى واصبح عضوا في المجلس التأسيسي وشكل وزارته الأولى ١٩٢٤-١٩٢٥ وبعد استقالته تحول إلى المعارضة وكان له موقف مضاد لمعاهدة ١٩٣٠ وشكل حزب الآخاء الوطني وشكل وزارته الثانية ١٩٣٥-١٩٣٦، توفي بدمشق عام ١٩٣٧.للتفاصيل ينظر: سامي عبد الحافظ القيسي، ياسين الهاشمي ودوره في السياسة العراقية بين عامي ١٩٢٢- ١٩٣٦، مطبعة حداد، البصرة، ١٩٧٥، ص١٢-٣٣.

(٥٨) عبد الغني الملاح، تاريخ الحركة الديمقراطية في العراق، بغداد، ١٩٧٩، ص٦٤.

(٥٩) سامي عبد الحافظ القيسي، المصدر السابق، ص٢٢٩.

(٦٠) جعفر العسكري (١٨٨٥-١٩٣٦): عسكري وسياسي عراقي مارس دورا كبيرا في الثورة العربية وشارك في تحرير أجزاء من بلاد الشام، أصبح وزيرا للدفاع عند تأليف الحكومة المؤقتة عام ١٩٢٠، تولى رئاسة الوزراء مرتين الأولى في تشرين الثاني ١٩٢٣ ولغاية ٢ آب ١٩٢٤ والثانية في ٢١ تشرين الثاني ١٩٢٦ ولغاية كانون الثاني ١٩٢٨، مارس دوراً مهماً في تأسيس الجيش العراقي وتطويره، قتل عام ١٩٣٦ على أثر انقلاب بكر صدقي للتفاصيل ينظر: جعفر العسكري، مذكرات جعفر العسكري، تحقيق: نجدت فتحي صفوت، دار السلام، لندن، ١٩٨٨، ص٣٤.

(٦١) جواد هاشم وآخرون، المصدر السابق، ص١٥٣.

(٦٢) سعيد عبود السامرائي، المصدر السابق، ص١٤٠.

(٦٣) الوقائع العراقية، العدد (٥١٥)، ٢٣شباط ١٩٢٧.

(٦٤) جريدة الاستقلال، العدد (٩٨١)، ١٥شباط ١٩٢٧.

(٦٥) د.ك. و. الوحدة الوثائقية، البلاط الملكي، رقم الملف، ٣٦٨، قانون رسوم البلديات، ٣ كانون الأول١٩٢٨.

(٦٦) جريدة نداء الشعب، العدد (٣٨٠).

(٦٧) عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي، ج٢، ص٢٣٨.

(٦٨) يجب ان تدار بقوة ميكانيكية بشرط ان لاتقل عن مليون وخمسمائة الف دينار على ان يكون اكثر رأسمالها عراقي، فضلاً عن ان الايدي العاملة الاجنبية في هذه المعامل يجب ان لا يزيد عن ١٠% من مجموع الايدي العاملة فيها.للتفاصيل ينظر: محمد سلمان حسن، المصدر السابق، ص٣٦٢.

(٦٩) كمال مظهر أحمد، الطبقة العملة العراقية التكوين وبدايات التحرك، بيروت، ١٩٨١، ص٦٩.

(٧٠) عبد الرزاق الحسني، العراق في ظل المعاهدات، ص٦٨.

(٧١) سامي عبد الحافظ القيسي، المصدر السابق، ص٩٤.

(٧٢) جريدة العراق، عنوان المقال خطر الكساد، ٧نيسان، ١٩٣٠.

(٧٣) أحمد فهمي، تقرير حول العراق، بغداد، ١٩٢٦، ص٧٢.

(٧٤) نوري السعيد: ولد في بغداد سنة ١٨٨٨ وأكمل دراسته العالية في مدرسة استانبول الحربية، وتخرج فيها عام ١٩٠٦ ملازمًا ثانياً، هو من طليعة مؤسسي جمعية العهد السرية، وقد هرب إلى مصر بعد اكتشاف سر الجمعية ثم ترك الخدمة في الجيش العثماني قبل بدء الحرب العالمية الأولى، وعند نهاية الحرب اصطحبه الأمير فيصل بن الحسين إلى باريس لحضور مؤتمر الصلح ثم عاد معه إلى بغداد وتولى وزارة الدفاع ست مرات ثم رئاسة الوزارة لأول مرة عام ١٩٢٩، وظل حتى مصرعه سنة ١٩٥٨ واحدا من أهم رجالات النخبة السياسية العراقية للتفاصيل ينظر : عبد الرزاق أحمد النصيري، نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية حتى سنة ١٩٣٢، بغداد، ١٩٨٧، ص١١

(٧٥) عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي، ج٣، ص١٠٣.

(٧٦) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، البلاط الملكي، رقم التسلسل، ١٧٦٦، الوثيقة رقم (٢).

(٧٧) محاضر جلسات مجلس النواب، الدورة الأولى، الاجتماع الاعتيادي، لسنة ١٩٢٦، بغداد، ١٩٢٧، ص١٥.

الملخص العربي

تعد حقبة الانتداب البريطاني في العراق (١٩٢٠-١٩٣٢) من الحقب الحساسة في تاريخ العراق المعاصر، اذ دخل العراق عهد جديد، شهد تحولات سياسية، واجتماعية، واقتصادية مهمة.

ان الانتداب البريطاني للعراق جعل لبريطانيا الدور الحاسم في توجيه اقتصاديات العراق اذ وضعوا ايديهم على التجارة الخارجية، وشبكة المواصلات في البلاد وجعلوا منه، سوقا لتزويد الصناعة البريطانية بالمواد الخام وقد ركزوا اهتمامهم، بالدرجة الأولى على تحقيق الاستقلال السياسي، ولم يفكروا في الاجراءات التي تحقق رفع مستوى المعيشة في البلاد.

كان فيه العراق بحاجة ماسة الى سياسة اقتصادية تتعلق بما تنفذه الحكومة من قوانين وتشريعات وانظمة، تهدف الى تحسين الظروف التي يعيش في ظلها الافراد في البلد، لذا اتبع العراق سياسة اقتصادية كان الهدف منها تخليصالعراق من سيطرة بريطانيا سواء كانت سياسية او اقتصادية،لاسيما ان العراق عانى من البطالة وانخفاض الرواتب في ظل حكومة الانتداب لذا حاولت الوزارات التي تم

أ.م.د ابتسام حمود محمد

تشكيلها بعد اعلان الحكم الوطني في العراق على معالجة هذه الاوضاع الاقتصادية التي عاشها العراق،الا ان هذه المحاولات كانت بسطة مقارنة بالاوضاع الاقتصادية التي كانت سائدة في حينها .

ادت السياسة البريطانية الاستعمارية في العراق الى زيادة ركود الحركة الاقتصادية، ولم تساعد على تنشيط السوق المحلية، فقد كانت اسواق المدن والمناطق الزراعية المختلفة في ركود عام، وأن العلاقات الاقتصادية بين المناطق المختلفة كانت ضعيفة جداً.

لم يطرأ تغيير ملموس على التوجهات الاقتصادية الرسمية للعراق بعد الغاء الانتداب، مما يعكس بصورة واضحة، واقع التحول المحدود الذي شهدته الساحة السياسية للبلاد اثر نيلها الاستقلال بعد دخول العراق عصبة الأمم عام ١٩٣٢،الذي لم يجلب معه تغيير ما في بنية النظام القائم

Abstract:

The era of the British mandate in Iraq (1920-1932) of sensitive periods in the modern history of Iraq, as Iraq has entered a new era, witnessed significant political changes, social, and economic.

The British Mandate of Iraq has made Britain's crucial role in guiding Iraq economies as they put their hands on foreign trade, and transportation network in the country and made it, market for the supply of British Industry raw materials have focused their attention primarily on the achievement of political independence, and did not think about the actions that achieve lift the standard of living in the country.

It was when Iraq is in dire need of economic policy relate to implemented by the government of laws, legislation and regulations, aimed at improving the conditions under which live under the shadow of individuals in the country, so follow Iraq's economic policy was intended to rid Iraq of British control, whether political or economic, especially as the Iraq has suffered from unemployment and low salaries under the Mandate government ministries so I tried that was formed after the announcement of the national government in Iraq to deal with the economic conditions that prevailed in Iraq, but the attempts were compared Basta economic conditions that prevailed at the time.

He led the British colonial policy in Iraq to increase the stagnation of economic activity, and did not help to stimulate the domestic market, it was different cities and agricultural areas in markets in recession, and the economic relations between the different regions was very weak.

There has been a significant change in the official economic trends for Iraq after the cancellation of the Mandate, which reflects clearly, the reality of the limited shift in the political arena of the country after its independence after entering Iraq, the League of Nations in 1932, which did not bring with it a change in the existing system architecture.